النظام التجاري متعدد الأطراف وتحديات التجارة العالمية: البيئة، الأزمات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية الإقليمية

د. رابح خوني جامعة بسكرة–الجزائر
د. خير الدين بلعز جامعة سكيكدة–الجزائر

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة يكمن في تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها النظام التجاري متعدد الاطراف، و من بين هذه التحديات إشكالية البيئة و تأثيرها على جهود تحرير التجارة و كيفية الموائمة بين تحرير التجارة و الحفاظ على البيئة، كما أن الازمات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العالمي تعتبر هي الاخرى من بين العقبات التي تواجه التجارة العالمية، فتراجع معدلات التبادلات التجارية و زيادة الاجراءات الحمائية تلعب دور كبير في خفض معدلات النمو الاقتصادي، كما أن الاتفاقيات التجارية الاقليمية تهدد بنسف جهود منظمة التجارة العالمية في إرساء نظام دولي للتجارة العادلة بسبب التفضيلات التي تكون على حساب مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

الكلمات المفتاحية: التجارة العالمية، المنظمة العالمية للتجارة، البيئة و التجارة، الازمات الاقتصادية، الترتيبات التجارية الاقليمية.

Abstract:

The aim of this study is to put light on the challenges facing the multilateral trading system, and between these challenges the problem of environment and its impact on trade liberalization efforts and how can harmonize trade liberalization and maintaining the environment, the second challenge is the economic crisis afflicting the global economy are considered like one of the obstacles facing the World Trade, declining commercial exchanges and increase of protectionist measures play a significant role in reducing the economic growth, the regional trade agreements threaten to blow up the efforts of the WTO to establish an international system of fair trade because of the preferences that be at the expense of the principle of MFN.

Keywords: world trade, world trade organization, the environment and trade, economic crises, regional trade agreements

مقدمة:

تعتبر منظمة التجارة العالمية أداة هامة في النظام التجاري متعدد الاطراف، فمنذ قيام هذا النظام سنة 1947 تحت تسمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، كان لتحرير التجارة الدولية الاثر في دعم النمو، التشغيل و الانتاج سواء في الدول المتقدمة او النامية وهو أحد اهداف هذا النظام، لكن وفي ظل التطورات الاقتصادية المحيطة بدأت تظهر عوائق و تحديات قد تعصف بجهود منظمة التجارة العالمية، حيث تم مناقشة التحديات التي تواجهها المنظمة في المنتدى السنوي للمنظمة سنة 2012 تحت عنوان "هل النظام التجاري متعدد الاطراف في أزمة؟" وكذا سنة 2011 تحت عنوان "إيجاد أجوبة لتحديات التجارة العالمية"، حيث قدمت المنظمة جملة من التحديات التي تواجهه التجارة العالمية على غرار الامن الغذائي، التجارة في الموارد الطبيعية، تعثر مفاوضات الدوحة، النمو الاقتصادي...، لكن أهم هذه التحديات هي البيئة، الازمات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية الاقليمية.

إن الحديث عن هذه التحديات يجعلنا نتساءل عن مستقبل النظام التجاري متعدد الاطراف، و كذا عن دور منظمة التجارة العالمية في إيجاد حلول مستدامة و ليست ظرفية للاشكالات التي يواجهها الاقتصاد العالمي،و للإلمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا تقديم هذه الورقة البحثية في اربع محاور رئيسة:

أولا: النظام التجاري متعدد الاطراف:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك العديد من المحاولات لبناء نظام تجاري دولي نوجزها فيما يلي :

1- ميثاق هافانا:

يعتبر ميثاق هافانا أول محاولة جدية لإنشاء نظام تجاري دولي، يهدف الى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و الاجراءات الغير جمركية المشوهة للتجارة العادلة، ففي 21 نوفمبر 1947، و بحضور 56 دولة تمت مناقشة فكرة إقامة نظام تجاري يتمثل في إنشاء منظمة التجارة الدولية، وقد ظلت أشغاله متواصلة الى غاية 24 مارس 1948، و تم التوصل في نهاية أشغاله الى الوثيقة النهائية لميثاق هافانا للتجارة و العمل، و كان الهدف من هذا الميثاق هو تحسين شروط الحياة، التوظيف الكامل، بالاضافة الى النمو و التنمية الاقتصادية

والتجارية و الاجتماعية[2].لكن رفض الولايات المتحدة الامريكية المصادقة على الوثيقة النهائية للميثاق كان بمثابة إجهاض لفكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة.

2- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة 1947:

وهي وليدة سلسلة من إجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و العمل، لتصدر الوثيقة الختامية لها و بروتوكول التطبيق المؤقت في 30 أكتوبر 1947، حيث صادقت على الاتفاقية 23 دولة[5]، بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود و الحواجز. و منذ تاريخ 30 جوان 1948 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الى غاية 1994 تاريخ انتهاء جولة الاوروغواي(أكبر حدث في تاريخ الاتفاقية)، شهدت الاتفاقية ثمانية جولات تفاوضية كانت مفصلية في تاريخ الاتفاقية، حيث تم التطرق الى التعريفات الجمركية ،الاجراءات المضادة للإغراق، و العوائق الغير جمركية.

3- المنظمة العالمية للتجارة:

تأسست منظمة التجارة العالمية بناءا على نتائج جولة الاوروغواي، و التي نصت على إنشاء منظمة عالمية تهتم بالجانب التجاري، و تهدف الى تحرير التجارة العالمية و تسوية المنازعات بتوفير إطار ملائم للمفاوضات، و تم التوقيع على قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش بالمغرب في نوفمبر 1994 بمشاركة 123 دولة، و دخلت حيز التنفيذ في 1995، وأما عن المهام التي انشئت من أجلها منظمة التجارة العالمية فيمكن إيجازها في اربع عناصر التالية: المفاوضات التجارية، التنفيذ و المتابعة، تسوية المنازعات، تدعيم الامكانات و القدرات التجارية[6]

ثانيا: المتطلبات البيئية:

تعتبر البيئة من أهم المواضيع التي تعاظم دورها حيث أصبحت تتحكم في اتجاهات التجارة الدولية و توطين الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

1- البيئة و التجارة الدولية:

العلاقة بين تحرير التجارة الدولية و البيئة فيرى فيها الاقتصادي بجواتي Bhagwati أن تحرير التجارة العالمية يتناقض تناقضا صريحا مع الدعوة الى الحفاظ على البيئة فهناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير التغيرات البيئية على التجارة الدولية مثل دراسة Ugelow ، دراسة ديفيد روبينسون [10] .

حيث يمكن اعتبار أن العلاقة بين التجارة الدولية و البيئة مرتبطة ، لكن بشكل غير مباشر ، بحيث أن تحرير التجارة الدولية و التوسع فيها ينتج عنه زيادة الانتاج بشكل كبير على حساب الموارد ، أي تدهور في البيئة العالمية وما ينتج عنه من إقتصاد عالمي غير مستدام يساهم في زيادة التلوث [11] ، و التساؤل حول العلاقة بين التجارة الدولية البيئة يتسم بميزة الصراع حيث كل نظام يعتبر الاخر مهدد له ، ففي التجارة الدولية هناك من يعتبر أن المعايير البيئية عائق أمام تحرير التجارة الدولية خاصة في الدول النامية ، أما من الجانب البيئي فيعتبر تحرير التجارة الدولية دون قيود في أنماط الانتاج مهدد للبيئة العالمية خاصة في ظل مشكلة نضوب الموارد الطبيعية بسبب التوسع المفرط في استخدام هاته الموارد، و على العكس هناك من يرى أن العوائد الناتجة عن تحرير التجارة الدولية و ما يصاحبها من نمو اقتصادي يمكن استغلالها في الاستثمار في البيئة [12] .

2- البيئة و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

أن إهمال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة سنة 1947 للمعايير البيئية المتصلة بتحرير التجارة الدولية، لم يمنع من وضع اتفاقيات لحماية الانسان، البيئة و الحيوان ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنة 1994، و قد شملت الاتفاقيات التي تهتم بالمحافظة على الجانب البيئي في التجارة الدولية نقطتين:القيود الفنية أمام التجارة
وإجراءات الصحة و الصحة النباتية.

2-1 القيود الفنية أمام التجارة – Technical Barriers To Trade–

حيث وضع الاتفاق الاطر الخاصة بالقواعد التقنية و المقاييس، خاصة المتعلقة بوضع لوائح جديدة، و أن تتفق جميع القواعد المتعلقة بتقييم المطابقة للمعايير الفنية و اللوائح الحكومية مع مبدأ عدم التمييز و المعاملة الوطنية، سواء للمنتجات محلية المنشأ أو منتجات دول الاعضاء، كما توجد قاعدة عامة تنص على ان تكون هذه المعايير تمس جانب الاداء للمنتجات أكثر من الخصائص الوصفية لها.

2-2 إجراءات الصحة و الصحة النباتية – Sanitary And Phytosanitary–

لقد تناول الملحق أ من الاتفاقية تعريف تدابير الصحة و الصحة النباتية [15]حيث تعهد الاعضاء على تطبيق هذه التدابير إلا على القدر اللازم للحفاظ على صحة الانسان ، الحيوان و النبات، وعدم جعلها عائق امام تحرير التجارة، حيث يجب ان تكون هذه التدابير موائمة و

المعايير الدولية.لكن يجب التنويه هنا أن العديد من الدول خاصة الدول النامية أصبحت تستخدم إجراءات حماية البيئة بالاضافة الى معايير الجودة و المطابقة كقيود أمام تدفق حركة التبادلات التجارية خاصة للدول النامية.

كما ان الاتفاقيات التجارية الحرة المتضمنة اقامة مناطق للتجارة الحرة و التي عرفت ارتفاع كبير (حوالي 500 اتفاق) يساهم بشكل أو بأخر في تقويض المحاولات التي تهدف الى حماية البيئة و المعايير الصحية، و أفضل مثال على ذلك منطقة التجارة الحرة لشمال امريكا (نافتا)، فالشركات تجاوزت بنجاح المعايير البيئية و الصحية المفروضة و تقوم بتحايل على التشريعات و القوانين، بل باستطاعتها الحصول على تعويضات اذا كانت هذه المعايير تؤثر على ارباحها.

ثالثا: الازمات الاقتصادية العالمية و الحمائية:

1- الازمات الاقتصادية و التجارة العالمية

فالازمة الاقتصادية 2008 التي ضربت أولا الولايات المتحدة الامريكية ثم باقي دول العالم و لو بدرجات متفاوتة، كانت بمثابة أزمة عابرة للقارات، حيث القت بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التجارة الخارجية، الانتاج و تدفق الاستثمارات الاجنبية، وكادت ان تعصف بالاقتصاد العالمي، و هو ما يوضحه الشكل رقم (1)، أما عن تداعيات الازمات الاقتصادية على حركة و حجم التجارة العالمية، فقد عرفت حركة التجارة العالمية تراجع كبير سواء في فترة الازمة الاقتصادية و ما بعدها خاصة في ظل بطئ تعافي الاقتصاد العالمي، فإذا استعرضنا تذبذب التجارة العالمية بلغة الارقام فإننا نجد أن انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية كانت كبيرة، فحجم الصادرات العالمية للسلع عرف سنتي 2008 و 2009 انكماش بنسبة 2 و 12 بالمائة على التوالي بعد ان سجل نمو منذ سنة 2003 بنسبة 6 بالمائة سنويا طيلة اربع سنوات متتالية في حين سجل الناتج الاجمالي الخام العالمي انكماش هو الاخر بنسبة 2.5 بالمائة سنة 2009[18]، و قد بدأت التجارة العالمية في التعافي التدريجي ابتداء من مارس 2009 لتصل الى مستويات التي كانت عليها في جانفي 2008 بعد مرور سنتين أي في مارس 2010، و قد كان تأثير الازمة الاقتصادية ظاهرا جليا من خلال تغير القوى المهيمنة على التجارة العالمية، حيث برز دور الصين و المانيا كأكبر الدول المصدرة في حين احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة، أما الانتاج العالمي للسلع فهو الاخر تعرض الى

انخفاض كبير نتيجة الازمة الاقتصادية، حيث سجل انكماش ب 0.5 بالمائة سنة 2009، و تعتبر الصين الاستثناء الوحيد، حيث لم تتعرض صادراتها السلعية لانكماش بعد الفترة التي أعقبت الازمة، و تعتبر المنتجات الزراعية الاقل تضرر من تبعات الازمة في حيث كانت المنتجات الطاقوية و المعدنية الاكثر تضرر من خلال قطاع الحديد و الصلب و قطاع السيارات.

أما عن دول الاتحاد الاوروبي فقد عرفت تجارتها الخارجية انكماش بنسبة 12 بالمائة سنة 2009، بعدما كانت في حدود 1.5 بالمائة في سنة 2008، و قد عرفت سنة 2010 نمو ب 10 بالمائة غير أن هذا النمو لم يستمر بوتيرته الطبيعية نتيجة أزمة الديون السيادية التي مست بعض دول الاتحاد، حيث انخفض هذا النمو 6.3 بالمائة في 2011، و 3.6 بالمائة سنة 2012[19].

أما عن التجارة في الخدمات فهي الاخرى لم تكن محظوظة، حيث سجلت إنكماش ابتداء من الثلاثي الثاني لسنة 2008، حيث سجلت مع نهاية سنة 2008 انكماش بنسبة 5 بالمائة، و في جوان 2009 سجلت انكماش ب 19 بالمائة، قبل ان تعود الى النمو مع بداية سنة 2010[20].

إذن فتأثير الازمة الاقتصادية كان واضحا من خلال انكماش حجم التجارة العالمية للسلع سنة 2009 ب 23 بالمائة مقارنة بسنة 2008 و هو أكبر انكماش منذ 50 سنة تقريبا، كما ان حجم الصادرات الخدمية الاجمالي عرف انكماش ب 14 بالمائة و هو الذي يمثل نصف حجم التجارة العالمية الاجمالي.

كما عرفت أيضا ارتفاع في تكلفة تمويل التجارة الخارجية على غرار خطابات الاعتماد مما ادى الى اختلالات كبيرة على العرض و الطلب، كما أثرت الازمة الاقتصادية على تحقيق أهداف برامج جولة الدوحة للتنمية و من بينها دعم التجارة في الدول النامية، حيث تشير إحدى الدراسات الى ان وقع الازمة كان كبير على دعم التجارة من اجل التنمية[21].

2- السياسات التجارية الحمائية:

إن ما يجري اليوم من فرض اجراءات و ممارسات مقيدة للتجارة الحرة يشبه كثيرا الوضع الذي كان سائدا في سنة 1930 بعد أزمة الكساد الكبير، حيث شهدت هذه الفترة رفع الرسوم الجمركية و فرض حصص الاستيراد بالاضافة الى حرب العملات (تخفيض سعر صرف

العملات المحلية)، ففي مقال لسيمون ايفنت تحت عنوان " العودة الهادئة للحمائية" اشار الى تضاعف الاجراءات الحمائية بداية من سنة 2008[22].

فلقد أشار باسكال لامي على أنه منذ سنة 2008 تم اعتماد العديد من الاجراءات الحمائية من قبل روسيا، أوكرانيا، الارجنتين و البرازيل بالاضافة الى دول أخرى، كما عرفت هذه الفترة رفع الرسوم الجمركية خاصة في المنتجات الزراعية، كما إتجهت دول الاتحاد الاوروبي الى العودة الى سياسات مكافحة الاغراق بشكل مفرط حيث تم تسجيل 150 حالة[23].

فالعديد من الجهات حذرت من تنامي الاجراءات الحمائية، فبناءا على معطيات منظمة التجارة العالمية فالاجراءات الحمائية عرفت تزايد بشكل كبير فقد سجلت المنظمة 340 إجراء يقيد التجارة الحرة سنة 2011 مقابل 220 إجراء سنة 2010، فمنذ تاريخ جويلية 2011 الى غاية نوفمبر 2011 تم تسجيل ثلاثة اجراءات حمائية مقابل إجراء واحد للتحرير التجارة، حيث قدرت المنظمة قيمة الخسائر جراء استمرار هذه الاجراءات ب 800 مليار دولار[24].

فبناءا على معطيات الهيئة المستقلة لرصد السياسات التي تؤثر على التجارة العالمية (GTA)، فمنذ جوان 2012 الى غاية ماي 2013 سجلت 431 إجراء حمائي مقابل 141 إجراء يهدف الى تحرير التجارة، و تعتبر الدول الثمانية المصنعة (مجموعة الثمانية) مسؤولة عن 30 بالمائة من هذه الاجراءات، أما عن الدول الاكثر عرضة للاجراءات الحمائية فمنذ سنة 2008 تعرضت المنتجات الصينية لاكثر من 1000 إجراء تقيدي، فخلال الربع الاول من سنة 2009 و هي الفترة الاكثر تضرر من الازمة شهد تسجيل 77 إجراء حمائي بالمقابل خلال الربع الاخير من سنة 2012 و الربع الاول من سنة 2013 تم تسجيل 127 و 125 إجراء حمائي على التوالي و هو ما يوضحه الارتفاع الكبير في الاجراءات الحمائية، في حين من المتوقع أن يصل في الفترة القادمة الى 200 أو 205 إجراء تقيدي. حيث قدرت قيمة التجارة التي تعرضت للاجراءات التقيدية ب 40 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط ابتداءا من مارس 2013، أما عن الاجراءات الحمائية الاكثر ممارسة، فإجراءات الدفاع التجاري و التي تتضمن مكافحة الاغراق، و الوقاية فقد تم استخدامها في 484 حالة منذ سنة 2008، في حين يأتي الدعم الحكومي ب 476 إجراء، الرسوم الجمركية ب 232 إجراء، الممارسات الغير جمركية ب 164 إجراء و رسوم التصدير ب 113 حالة[25].

فمنذ نوفمبر 2008 قام الاتحاد الاوروبي بتطبيق 372 إجراء حمائي، في حين وضعت كل من روسيا و الارجنتين أكثر من 231 و 185 إجراء تقيدي على التوالي، أما عن الدول التي لها أكبر خط لتعريفات الجمركية فتأتي الفيتنام في المرتبة الاولى ب 943 صنف من المنتجات تشملها التعريفات الجمركية التقيدية، في حين تأتي فنزويلا و كازخستان بالاضافة الى الصين ب 787 و 738، 705 صنف على التوالي، أما عن الجزائر فتأتي في المرتبة العاشرة ب 485 صنف، أما عن عدد القطاعات أو الصناعات المتضررة من الاجراءات الحمائية منذ سنة 2008 ففي دول الاتحاد الاوروبي تشمل الاجراءات الحمائية 78 صناعة و في الارجنتين 73 صناعة، المانيا و الجزائر ب 66 و 58 صناعة على التوالي، أنظر الى الجدول رقم (3).

أما ارقام المنظمة العالمية للتجارة لا تختلف كثيرا ففي الفترة الممتدة مابين 2012/1/1 و 2012/12/31، سجلت المنظمة 2473 إجراء تقييدي لا يشمل التعريفات الجمركية، و تعتبر العوائق الفنية أمام التجارة و معايير الصحة و الصحة البيئية من أهم الاجراءات المستخدمة و ذلك ب 1552 و 773 إجراء على التوالي، في حين الاجراءات المضادة للإغراق سجلت 114 حالة، و الرسوم لتعويضية ب 12 حالة و إجراءات الوقاية ب 22 حالة، كما أن دول امريكيا الجنوبية و الوسطى بالاضافة الى القارة الاسيوية تأتي في مقدمة الدول التي تستخدم مثل هذه الاجراءات ب 566 و 510 إجراء، و هو أمر مفهوم إذا اعتبرنا ان الارجنتين و البرازيل و دول جنوب شرق اسيا هي الدول –الرائدة– في استخدام هذه الاجراءات، في حين تأتي القارة السمراء في مؤخرة الترتيب ب 195 إجراء، رغم انه لايعكس عدد الاجراءات التقييدية المستخدمة بسبب أن الدول الافريقية تتمتع بميزة الدول النامية و كذا لان بعض دولها استثناها الاحصاء لعدم انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

رابعا: الاتفاقيات التجارية الاقليمية:

و تنقسم الى اتفاقيات تجارية اقليمية و ترتيبات تجارية تفضيلية.

–الاتفاقيات التجارية الاقليمية في العالم:

تعتبر الاتفاقيات التجارية الاقليمية على عكس الترتيبات التجارية التفضيلية شكل من أشكال التكامل و الاندماج الاقتصادي، حيث ينتج عنها نوعان من التأثيرات أو الاثار، الاولى يطلق عليها بالاثار الساكنة و تشمل خلق و تحويل التجارة أو القيمة و هي عبارة عن امتداد لافكار الاقتصادي فينر "viner" و الذي قدم نموذج يشمل الاثار الناتجة عن قيام تكتل أو اتحاد

جمركي، بالاضافة الى النوع الثاني و هي الاثار الديناميكية و تشمل الاثار اللاحقة للنوع الاول و تكون على المدى الطويل.

و يقدم العديد من الباحثين أسباب مختلفة لقيام مثل هذه التكتلات الاقتصادية، إلا أن النقطة المشتركة بين كل هذه الاراء هي البحث عن المزيد من المزايا التنافسية قصد إعطاء أكثر إنسيابية لدخول المنتجات للاسواق الدولية، رغم الاثار السلبية على باقي دول– سيتم التطرق اليها في النقطة الموالية– من حيث ضمان التجارة العادلة.

أما عن مراحل التكامل الاقتصادي فهي عموما تمر عبر خمس مراحل:

-الترتيبات التجارية التفضيلية: تهدف هذه الترتيبات أساسا في تقديم مزايا تجارية متبادلة بين الدول سواء كانت عبارة عن مزايا جمركية أو غير جمركية تتمثل في الاساس في إلغاء القيود على حركة التبادلات التجارية، و غالبا ما تكون هذه الترتيبات بين دولتين، و من ابرز هذه الترتيبات "نظام التفضيلات المعمم– système généralisé de préférences " و الذي تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة.

-منطقة التجارة الحرة: و هي المرحلة الثانية من التكامل حيث تنشأ منطقة للتجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تقوم على إثرها الاطراف بالتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية بهدف تشجيع التجارة البينية و تشمل جميع السلع عكس المرحلة الاولى التي يمكن أن تشمل مجموعة محددة من المنتجات، كما تحتفظ الدول بحقها في فرض الرسوم الجمركية على منتجات الدول الغير عضو في المنطقة، لكن الاشكال الذي يميز هذه المرحلة هو تطبيق قاعدة المنشأ بالنسبة للمنتجات المعادة التصنيع، و هو نفس الاشكال الذي تتخبط فيه منطقة التجارة العربية الكبرى.

-الاتحاد الجمركي: يمكن القول في هذه المرحلة أن التكامل أو التكتل بدأ يأخذ طابع الشمولية، حيث و بالاضافة الى تفكيك جميع العوائق الجمركية و غير جمركية، تقوم دول الاتحاد بوضع قائمة موحدة للتعريفات الجمركية لمنتجات الطرف الثالث.

-السوق المستركة: و هنا تقوم الدول الاعضاء بوضع سياسة تجارية موحدة سواء كانت تخص نظام الدفاع التجاري أو القيود الجمركية، كما يتم رفع الحظر عن تنقل رؤوس الاموال و الاشخاص و كذا تدفق الاستثمارات.

-**الاتحاد الاقتصادي:** و هو أخر مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تقوم دول الاتحاد بالتنسيق في وضع سياسة اقتصادية موحدة – مالية، نقدية و تجارية – كما تتميز هذه المرحلة بتكامل على الصعيد السياسي من خلال برلمان و سياسة خارجية موحدة و من أبرز الامثلة عن هذه المرحلة هو الاتحاد الاوروبي.

حيث يمكن أن نميز بين مجموعتين من الاتفاقيات التجارية، الاتفاقيات التجارية الاقليمية تشمل اتفاق معاملة بالمثل بين دولتين أو أكثر و تشمل هذه الاتفاقيات مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية حيث أحصت منظمة التجارة العالمية بتاريخ 15 جانفي 2013 أكثر من 546 اتفاقية تجارية اقليمية من بينها 354 اتفاقية دخلت حيز التنفيذ[26]، أما النوع الثاني فهو الترتيبات التجارية التفضيلية، حيث تقدم دولة ما و غالبا تكون دولة متقدمة تفضيلات أحادية الجانب لدولة أو أكثر من الدول النامية، و لعلى أهم هذه الترتيبات هي النظام المعمم للتفضيلات.

1- الاتفاقيات الاقليمية و النظام التجاري متعدد الاطراف:

رغم كون الاتفاقيات التجارية الاقليمية هدفها هو إزالة العوائق الجمركية و الحواجز غير الجمركية و تحرير التجارة شأنها شأن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و قبلها اتفاقية الجات، إلا أن هذا لا يمنعنا من إيجاد تعارض واضح بين الاتفاقيات التجارية الاقليمية و احد أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية ألا و هو مبدأ الدولة الاكثر رعاية –la nation la plus favorisée - حيث أن هذا المبدأ ينص على أن أي دولة يجب أن تمنح معاملة للدولة أخرى لا تقل تفضيلا عن تلك التي تمنحها لطرف ثالث، و يشمل هذا التفضيل: الحقوق الجمركية،الضرائب أو أي رسوم أخرى تفرض على الصادرات أو الواردات، التحويلات الدولية لرؤوس الأموال، و ذلك وفقا للجزء الاول من الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية و التجارة 1947، حيث أن دخول اي دولة في اتفاقية إقليمية يتناقض مع مبدأ عدم التمييز و كذا المادة الاولى من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و المادة الثانية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

و لقد وضعت منظمة التجارة العالمية ثلاثة شروط للاعضاء الراغبين في الانضمام الى الاتفاقيات التجارية الاقليمية و هي:[28]

-الفقرات من الرابعة الى العاشرة من المادة الرابعة و العشرون من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة، و التي تعالج إنشاء و سير الاتحادات الجمركية و المناطق الحرة للتبادل التجاري.

-شرط التأهيل – la clause d'habilitation– و يقصد به تطبيق القرار الذي صدر سنة 1979 و الذي يحدد المعاملة التفضيلية و المعاملة الازدواجية، و زيادة مشاركة الدول النامية.

-المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتحرير تجارة الخدمات، و التي تقضي بأن تشمل الاتفاقات أكبر عدد من قطاعات الخدمات و القضاء على أشكال التمييز، و حضر تدابير تمييزية جديدة.

رغم أن التصريحات التي أعقبت جولة الدوحة في نوفمبر 2001، حيث أعتبرت أن للاتفاقيات التجارية الاقليمية دورا هما في تشجيع تحرير و توسيع التبادلات التجارية و دعم التنمية، إلا أن الاقتصادي جاغديش باهاغواتي رأى أن الاتفاقيات التجارية الاقليمية ليست فقط غير متوافقة مع النظام متعدد الاطراف بل تشكل خطر على تحرير التبادلات و تنمية التجارة، حيث من شأنها ان تهميش للدول الغير أعضاء في الاتفاقيات، لكن كيف يمكن أن يحصل ذلك؟

فالاتفاقيات التجارية الاقليمية حسب زيمرمان و هاوسر[29] تبكي عين و تضحك الاخرى، فهي تمنح مزايا و تفضيلات بين الدول الاعضاء في حين تشكل تهميشا للدول الغير الاعضاء، حيث توجد بعض الاتفاقيات التجارية الاقليمية التي تلغي إمكانية فرض تدابير للوقاية من الاغراق أو استخدام الرسوم التعويضية فحين تسمح باستخدام تدابير الوقاية او العكس، أما البعض فيسمح فيلغي تدابير الوقاية و الاجراءات المضادة للاغراق و تسمح بفرض رسوم تعويضية[30].

كما أن التأثير يتجلى في الفرق بين الرسوم التفضيلية التي تمنحها الاتفاقيات التجارية الاقليمية للدول الاعضاء مقابل رسوم الدولة الاولى بالرعاية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، و لتقديم تفسير عن تداعيات هذا الاختلاف فإننا لن نجد أفضل تفسير من ذلك الذي قدماه بالدوين و ويبلوسز سنة 2004، حيث يفترض هذا التحليل أن تحرير التجارة يشمل جميع الدول و في ظل الظروف العادية تستورد الدولة كمية M بسعر P_{FT} و يتحدد السعر بناء على تلاقي منحنى عرض الاستيراد MS و الطلب على الواردات MD، و نلاحظ أن M هي الكميات

المصدرة من قبل الدولة الشريكة و باقي الدول و الناتجة عن تقاطع منحنى عرض الصادرات و السعر P_{FT}، فإذا كانت الدولة المستوردة تلغي حرية التجارة و تفرض رسوم الدولة الاولى بالرعاية بصفة موحدة على جميع الدول، فإن هذا الرسم سوف يؤدي بمنحنى عرض الواردات الى الانتقال نحو الجهة السالبة أي الى اليسار MS_{MFN}، و بفعل الرسم يتم تقليل الكمية المستوردة الى M' نتيجة ارتفاع السعر الى P'، و نتيجة انخفاض الاسعار الى T−P' تنخفض كمية عرض الصادرات للدولة الشريكة و باقي الدول[31].

إذن فأغلب الرسوم التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الاقليمية هي أقل بكثير من رسوم الدولة الاولى بالرعاية و هي رسوم جمركية مربوطة عند مستويات معينة، و بالتالي فمنتجات الدولة أو الدول الشريكة ستجد ميزة سعرية مقابل منتجات باقي الدول مما يؤثر على الطلب و حجم الصادرات لهذه الدول.

خاتمة:

أن تحرير التجارة الدولية في إطار النظام التجاري متعدد الاطراف و ما يحققه من مزايا و مكاسب للدول التي تتمتع بقدرات تنافسية عالية، بالاضافة الى عوامل أخرى كتحسن بعض الاقتصاديات الدول النامية جعل من التجارة الدولية محرك اساسي للنمو الاقتصادي، كما أن الدور التي تلعبه منظمة التجارة العالمية في تحقيق "السلام التجاري الدولي" ساهم في وضع إطار لتكريس مفهوم التجارة العادلة، لكن على مايبدو أن التجارة العالمية و النظام التجاري متعدد الاطراف يواجه أزمة يمكن أن يطلق عليها "أزمة ثقة" فالتحرير التجاري و الاتجاه نحو التصنيع و ظهور أقطاب جديدة للانتاج ساهم في طرح إشكالية البيئة و ما يمكن أن تحمله من تداعيات كبيرة خاصة مشكلة التلوث و نضوب الموارد الطبيعية خاصة الطاقوية منها، كما أن المراحل التي يمر بها الاقتصاد العالمي من خلال الازمات الاقتصادية المتتالية تضع في كل مرة التجارة العالمية في عين الاعصار، فبالاضافة الى تراجع حجم التبادلات التجارية، تهدد الاجراءات الحمائية المتزايدة مستقبل الاتفاقيات التجارية في إطار النظام التجاري متعدد الاطراف، كما أن الاتجاه السائد نحو اقامة المزيد من التكتلات الاقتصادية في صورة الاتفاقيات التجارية الاقليمية يضع أولا مستقبل التجارة الخارجية للدول النامية في خطر، كما يمكن أن يقوض جهود منظمة التجارة العالمية في وضع إطار عادل للتجارة الحرة بين جميع الدول دون تمييز.

الملاحق:

الجدول رقم (1) : الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (1948-1994)

السنة	المكان/التسمية	المواضيع	الدول المشاركة	المدير العام
1947	جنيف	التعريفات الجمركية	23	السير أرثر ويندهام وايت (1948-1968) المملكة المتحدة
1949	أنسي (فرنسا)	التعريفات الجمركية	13	
1951	توركاي (المملكة المتحدة)	التعريفات الجمركية	38	
1956	جنيف	التعريفات الجمركية	26	
1960-1961	جنيف (جولة ديلون)	التعريفات الجمركية	26	
1964-1967	جنيف (دولة كينيدي)	التعريفات الجمركية والإجراءات المضادة للاغراق.	62	
1973-1979	جنيف (جولة طوكيو)	التعريفات الجمركية والعوائق الغير جمركية	102	أرثر دنكل (1968 -1980 سويسرا)
1985-1994	جنيف (جولة الأوروغواي)	التعريفات الجمركية الإجراءات الغير جمركية، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات والزراعة، إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.	123	أرثر دنكل (1980-1993 سويسرا) بيتر ساذرلاند 1993 - 1994(إيرلندا)

Source : OMC, Comprendre l'OMC, les années GATT : de la havane à marrakech

http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/fact4_f.htm (05/06/2013, 13:36 GMT)

الجدول (2) : المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (1995-2013)

مكان المؤتمر	التاريخ
سنغافورة	9-13 ديسمبر 1996
جنيف (سويسرا)	18-20 ماي 1998
سياتل (الولايات المتحدة الامريكية)	30 نوفمبر -3 ديسمبر 1999
الدوحة (الدوحة)	9-13 نوفمبر 2001
كانكون (المكسيك)	10-14 سبتمبر 2003
هونغ كونغ (الصين)	13-18 ديسمبر 2005
جنيف (سويسرا)	30 نوفمبر -2 ديسمبر 2009
جنيف (سويسرا)	15-17 ديسمبر 2011
باي (تونوسيا)	3-6 ديسمبر 2013

Source : : WTO, Ministerial Conferences, website of world trade organization,

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm (21/03/2013, 15:14 GMT)

الجدول رقم (3) : عدد الاجراءات الحمائية المطبقة منذ نوفمبر 2008

الترتيب	عدد الإجراءات الحمائية المطبقة	عدد خطوط التعريفات المطبقة (أصناف المنتجات)	عدد المبادرات المتضررة	عدد الشركاء المتضررين
1	الاتحاد الإيبيري (372)	الفيتنام (943)	الاتحاد الإيبيري (78)	الاتحاد الإيبيري (201)
2	روسيا (231)	فنزويلا (787)	إيطاليا (78)	إيطاليا (194)
3	الإرجنتين (185)	كازخستان (738)	الإرجنتين (73)	الصين (193)
4	الهند (113)	الصين (705)	المانيا (66)	اندونيسيا (170)
5	روسيا البيضاء (101)	الاتحاد الإيبيري (676)	الجزائر (58)	الهند (164)
6	المانيا (99)	نيجيريا (603)	روسيا (54)	هولندا (164)
7	المملكة المتحدة (98)	اندونيسيا (558)	الصين (52)	المملكة المتحدة (164)
8	إيطاليا (94)	الهند (514)	كازخستان (50)	المانيا (160)
9	فرنسا (91)	الإرجنتين (499)	الولايات المتحدة الإمريكية (47)	فرنسا (159)
10	البرازيل (80)	الجزائر (485)	نيجيريا (45)	بولندا (159)

Source : Simon J.Evenett, Protectionnism's quiet return :GTA's pre-G8 summit report, centre for economic policy research, GTA, london, UK, 2013, p35.

الشكل رقم (1) : نسبة الدين الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الخام (2005-2010)

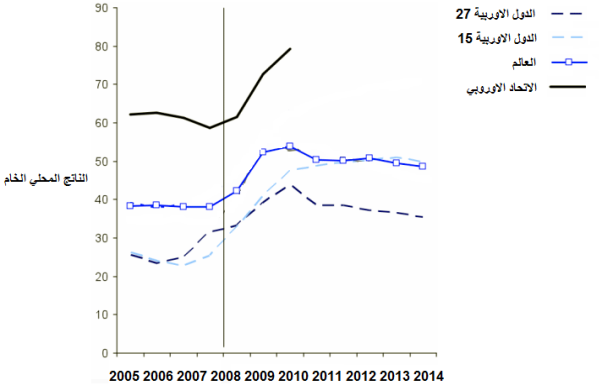

source : Istvan Székely, Paul van den noord, Economic crisis in Europe: cause, consequences, and responses-A reporte by the european commission, VOX, October 2009.

الشكل رقم (2): تحرير التجارة و رسوم الدولة الاولى بالرعاية

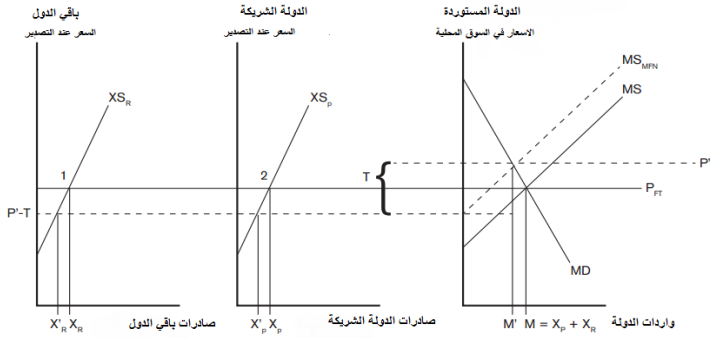

Source : OMC, Rapport sur le commerce mondial 2011, l'OMC et les accords commerciaux préférentiels : de la coexistence à la cohérence, publication de l'OMC, Genève, suisse, 2011,p118.

الهوامش :

(1): جمعية الامم (la société des nation)، منظمة دولية تم استحداثها بموجب معاهدة فرساي سنة 1919، هدفت بأساس الى وقاية من الحروب، حل الخلافات و تحسين مستوى المعيشة.

(2) : Commission Intérimaire de l'organisation international du commerce, Acte final et documentes connexes, **Conférence des nation unies sur le commerce et l'emploi** (la havane, cuba, du 21 novembre 1974 au 24 mars 1948),E/conf.2/78, New York, USA, avril 1948, p12.

(3) : United Nation Economic and Social Council, **Report of the first session of the preparatory committee of the UN Conference on trade and employment**, UN secretary, E/PC/T/33, NY, USA, November 1946.

(4) : United Nation Economic and Social Council, **General Agreement on Tariffs and Trade**, UN secretary, E/PC/T/214,Add1,Rev1, NY, USA, October 1947.

(5): الدول المصادقة على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة هي: استراليا، بلجيكا، البرازويل، بورما، كندا، سيلان، الشيلي، الصين، كوبا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، النرويج، نيوزيلندا، باكستان، هولندا، جنوب روديسيا، المملكة المتحدة، سوريا، تشيكوسلوفاكيا، جنوب افريقيا.

(6) : OMC, comprendre l'OMC, Ce que nous faisons, site de l'OMC, site de l'OMC : http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_we_do_f.htm (31:03:2013, 03:28 GMT).

(7): للإطلاع أكثر حول المؤتمر الاول للامم المتحدة للبيئة و توصياته أنظر الى :

http ://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=97&articleid=1503&l=fr

(8): سامي عفيفي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** : قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص-ص : 304-306 .

(9): سامي عفيفي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** : مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص 336 .

(10): سامي عفيفي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** : قضايا معاصرة في التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 311 .

(11): جلال عبد الفتاح الملاح ، **التجارة الدولية و البيئة** ، دراسات إقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، السعودية ، 2000 ، ص 13 .

(12): للإطلاع أكثر انظر الى :

Jean-Frédéric Morin, Karel Mayrand, Marc Paquin, **le commerce international et l'environnement : un état de la question**, Unisféra centre international centre, Montréal, canada, 2003, p 3.

(13) : OMC, Les Accords du Cycle d'Uruguay**, accord sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires,** secrétariat de l'OMC, Genève, 1994, p90.

(14) : OMC, **Les Accords du Cycle d'Uruguay, accord sur les obstacles techniques au commerce**, annexe 1 « termes et définitions utilises aux fins de l'accord, secrétariat de l'OMC, Genève, 1994, p156.

(15) : idem.

(16): أنظر:- رايس مبروك، رايس عبد الحق، الليبيرالية الجديدة و وهم العولمة، مجلة العلوم الانسانية، العدد الخامس و العشرون، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ماي 2012، ص-ص: 71-73.- يوسف أبو فارة، قراءة في الازمة المالية العالمية 2008، كلية العلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص-ص: 6-9. - la documentation française, crise financière 2007-2008 : les raisons du désordre mondial, http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000041-crise-financiere-2007-2008-les-raisons-du-desordre-mondial/chronologie (05/07/2013, 05:39 GMT).

(17): ستيفان سيزيكيلي، مدير قسم البحوث في المديرية العامة للشؤون الاقتصادية و المالية للمفوضية الاوروبية، بو فان دو نورد، مستشار و اقتصادي لدى المنظمة الاوروبية للتنمية و التعاون.

(18) : OMC, **Statistiques du commerce international 2010**, publications de l'OMC, secrétariat du l'OMC, Genève, suisse, 2010, p4.

(19) : European commission, **statistical annex of european economy**, direction general ECFIN economic and financial affairs, 2011, p103.

(20) : OMC, **statistiques du commerce international 2010**, ibid, p5.

(21) : OCDE, OMC, **l'impact de la crise économique sur l'aide pour le commerce**, l'aide pour le commerce : panorama-entretenir l'ELAN, OCDE, 2009.

(22) : Simon J.Evenett, **protectionnis's quiet return : the GTA's pre-G8 summit report**, VOX, research based policy analysis and commentary from leading economists, june 2013, http://www.voxeu.org/article/protectionism-s-quiet-return-gta-s-pre-g8-summit-report

(23) : le point, Lamy : **« le protectionnisme qui protège est un mythe »**, actualité-économie, le point, 19/01/2012, http://www.lepoint.fr/economie/lamy-le-protectionnisme-qui-protege-est-un-mythe-19-01-2012-1427098_28.php

(24) : Anna Villechenon, **pourquoi le protectionnisme progresse dans le monde**, journal le monde, économie, 16/03/2012.

(25) : Simon J.Evenett, **quiet return : the GTA's pre-G8 summit report**, centre for economic policy research, GTA, London, UK, 2013, p36.

(26) : OMC, Accords commerciaux régionaux, site internet du l'OMC: http://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm

(27) : OMC, **Rapport sur le commerce mondial 2011**, l'OMC et les accords commerciaux préférentiels : de la coexistence à la cohérence, publication de l'OMC, Genève, suisse, 2011, p-p :53-54.

(28) : OMC, **Accords commerciaux régionaux** : les règles, les règles de l'OMC, site internet, http://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/regrul_f.htm

(29) : Heinz Hauser, Thomas A.Zimmermann, **Régionalisme ou Multilatéralisme**, la vie économique, revue de politique économique, n°5, 2001.

(30) : Pierre SAUVE, **Régionalisme et Multilatéralisme : enjeux du débat**, Séminaire de haut niveau sur les enjeux de la conférence ministérielle de Cancún pour les pays francophones, agence de la francophonie, paris, France, 25-27 juin 2003, p9.

(31) : OMC, **Rapport sur le commerce mondial 2011**, p118.